دار الـوثـائـق
الـقـومـيـة
بـالـقـاهـرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
١٥٦٢

وثيقة رقم (٤٥٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٥٦٢
ملف رقم: 5/1 - 36
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢٣ سري
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢م

موضوع الوثيقة:

بشان: اللجنة المقترحة لتوزيع بعض الأرزاق والأموال في الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

تحريراً في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢م

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية

إلحاقاً بكتاب القنصلية رقم **٢١** سري بتاريخ **٣٠** أغسطس الماضي بخصوص الموضوع المبين بعاليه، أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أنني علمت أخيراً من حضرة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة الخارجية الحجازية أن الحكومة الحجازية رأت بعد أن درست هذه المسألة من جميع وجوهها أن يكون التوزيع بمعرفة اللجنة المصرية، بالاشتراك مع اللجنة العليا المشكلة بمقتضى قانون نظام توزيع الصدقات المسنون في سنة **١٣٤٧**هـ وهي أن الحكومة الحجازية إذ تتمسك بهذا النظام لا تقصد أن تفتئت على حق من حقوق الحكومة المصرية،

أو أن تخالف رأيها لمجرد الرغبة في المخالفة، فإنها بعيدة عن هذا كل البعد، وهي بالعكس تريد أن تشترك بطريقة رسمية ظاهرة مع الحكومة المصرية في عمل خيري كهذا، وترى أنه قد آن الأوان للحكومة المصرية أن تثق بها بقبول التعاون معها في أعمال البر والإحسان.

ويرى فؤاد بك كذلك كما رأى من قام مقامه في وزارة الخارجية أثناء غيابه أن وجهة النظر المصرية في طريقة التوزيع تتفق عمليًّا مع وجهة النظر الحجازية؛ لأن الحكومة المصرية رضيت أن يجري التوزيع بمعرفة لجنة مصرية تسترشد برأي مندوب من قبل الحكومة الحجازية، ولا فرق بين هذا وبين أن يجري التوزيع بمعرفة اللجنة المصرية عن طريق اللجنة العليا المنصوص عنها بقانون توزيع الصدقات المشار إليه آنفاً؛ لأن أعضاء اللجنتين سيجتمعون ويتشاورون ويمد بعضهم بعضاً بالرأي وبالنصيحة ليجري التوزيع على أحسن وجه وأمثل طريقة.

ويرى كذلك أن اللجنة العليا المشار إليها فيما سلف مُشَكَّلَة بطريقة حسنة صالحة وأن فيها الضمان الكافي لتحقيق المصلحة العامة؛ لأنها مكونة كما يقول من سمو الأمير فيصل‌ومن بعض أفاضل القوم من أهل الحجاز وسراتهم، واشتراك هؤلاء مع حضرات مندوبي الحكومة المصرية سيكون له أحسن الآثار وأطيب النتائج.

ويرى فؤاد حمزة فضلاً عن هذا كله أن القانون الخاص بنظام توزيع الصدقات ما عمل إلا إرضاء لمصر ولأمثالها من الأمم الإسلامية المحسنة، وإلا نزولاً على رأيها وتمهيداً للاتفاق معها على هذه المسألة . ولهذا فهو يرى كما ترى الحكومة الحجازية أن ليس هناك ما يسوغ إلغاء هذا القانون أو تعديله أو تعطيل مفعوله ولو مؤقتًا مادام أنه يكفل توزيع الصدقات على مستحقيها دون أن يتعارض مع رغبة الحكومة المصرية في الاشتراك في التوزيع وفي اختيار وجوهه والاطمئنان على مصيره. ومما قاله فؤاد بك: أن الخلاف بين الحكومتين لا يمكن أن يكون على توزيع مثل هذه الصدقات، وإنما هو على

أوقاف الحرمين، وهو يرجو كل الرجاء أن يتم الاتفاق على تلك الأوقاف وغيرها من المسائل المعلقة عند نظر المسألة الحجازية المصرية جملة واحدة.

هذا ما استطعت أن أفهمه أخيراً من حضرة فؤاد حمزة وأن أستنتجه من حديثه، وقد قال لي: إنه أرسل لحضرة معتمدهم بالقاهرة ليبلغ معاليكم رأي حكومته في هذه المسألة، وكله رجاء وأمل في ألا ترى الحكومة المصرية أية غضاضة على نفسها أو حرجاً في صدرها في قبول اشتراك اللجنة العليا الحجازية مع اللجنة المصرية في توزيع تلك الصدقات التي هي لمحض الخير ولوجه الله.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

القنصل

حافظ